الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الأحد

02 **يناير** 2022

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6

"سيتم التنسيق مع النيابة÷ .. أول تعليق من ×حقوق الإنسان÷ على واقعة تحويل مشهورة سناب طفلتها إلى عروس- فيديو

المصدر: جريدة المرصد الاحد 29 جماد الاول 1443هـ - 02 يناير 2022م
https://al-marsd.com/

علق رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الدكتور مفلح القحطاني، على واقعة مخالفة إحدى مشاهير مواقع التواصل الاجتماعي، لنظام حماية الطفل، من خلال تحويل طفلتها إلى عروس في زفة للزواج.

وقال "القحطاني"، في حديث له على قناة الإخبارية، إن نظام حماية الطفل ولائحته التنفيذية يمنع أي استغلال للأطفال بهدف التربح أو أي هدف آخر.

كشف أسباب الواقعة

وأشار إلى أنه يتم إجراء التحقيق في الوقائع الفردية، وإثبات ما وقع، ثم تُتخذ الإجراءات النظامية في هذه الحالات، مطالبًا الجهات المختصة أن تقوم بدورها في التحقق من الواقعة والبحث في الأسباب التي أدت لهذا الفعل، وهل هي أسباب تجارية أم محاولة أخرى.

منع تكرار المخالفات

وأوضح أنه يتم التنسيق مع النيابة العامة لإحقاق الحق ومنع تكرار مثل هذه المخالفات إذا ثبتت صحتها.

وخلال حديثه للإخبارية، أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أن هناك بعض المشاهير لا يكون لديهم الثقافة القانونية والحقوقية التي تمكنهم من العمل في إطار القانون، مشيرًا إلى أن الجهات الرقابية لن تتعاون مع المتهاونين في تطبيق القوانين.

«حقوق الإنسان" تقيم ورشة عمل لحماية وتعزيز حقوق العمالة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 29 جماد الاول 1443هـ - 22 يناير 2022م
https://www.alriyadh.com/1927316

الرياض – مفضي الخمساني

عقدت هيئة حقوق الإنسان ورشة عمل بعنوان (حماية وتعزيز حقوق العمالة)، بحضور نائب رئيس الهيئة عبدالعزيز بن عبدالله الخيّال، ومشاركة ممثلين من وزارات (الداخلية، والموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والبيئة والمياه والزراعة، والشؤون البلدية والقروية والإسكان)، بالإضافة إلى النيابة العامة، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

واستعرضت ورشة العمل حقوق وواجبات العمالة في ضوء الأنظمة الوطنية والتدابير ذات العلاقة، وأبرز التحديات التي تواجههم في (المسكن والصحة والأجور والغذاء)، وآلية تعزيز الرقابة وتعزيز حمايتهم، كما تطرقت إلى استغلال ضحايا الاتجار بالأشخاص في أعمال العمالة.

وتأتي هذه الورشة في إطار جهود الهيئة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان ونشر الوعي بحقوق الإنسان التي كفلتها الأنظمة الوطنية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

التصويت يحسم نظام نزع ملكية العقارات للمصلحة العامة..

الثلاثاء

توافق الشورى مع الوزراء في نظام الأحوال الشخصية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 29 جماد اول 1443هـ - 02 يناير 2022م
https://www.alriyadh.com/1927287

الرياض - عبدالسلام البلوي

حسم مجلس الشورى في جلسته التي عقدها الأربعاء قبل الماضي تباينه مع مجلس الوزراء في شأن مشروع نظام الأحوال الشخصية، المعاد إليه لدراسته وفق المادة 17 من نظامه تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، مما يعني اقتراب موافقة مجلس الوزراء عليه في جلسة مقبلة، ويصوت الشورى الاثنين المقبل على نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية، فيما يصوت الثلاثاء على نظام نزع ملكية العقارات للمصلحة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار، بعد أن يستمع إلى وجهة نظر لجنة الإسكان والخدمات في شأنه.

هل يؤيد الشورى دراسة استحداث قروض اجتماعية لتمويل كوارث ذوي الدخل المحدود؟

وفي جلسة الاثنين، يستمع الشورى إلى رد لجنة المواد البشرية على ملحوظات الأعضاء تجاه التقرير السنوي لبنك التنمية الاجتماعية للعام المالي 41-1442 وتوصيات دراسة اللجنة التي نصت على قيام البنك بإعداد مؤشرات أداء قياس واضحة يمكن من خلالها قياس مستوى التحسن في الأداء، ومراجعته لإستراتيجيته كلَّ أربع سنوات، ودعم تمكين المرأة وزيادة نسبة حضورها في وظائفه، إضافة إلى الإسراع في حلِّ مشكلة فائض الموظفين، وتحويل الوظائف الشاغرة إلى جهاتٍ أخرى، وذلك بالتنسيق مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

وقد طالب عضو المجلس صلاح الطالب خلال مناقشة التقرير أهمية نقل أهداف نشاط تمويل الأعمال الخاصة بدعم المنشآت الصغيرة والناشئة ومتناهية الصغر وكذلك نقل جميع برامج التمويل ومنتجاته الموجهة إلى قطاع المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر من بنك التنمية الاجتماعية إلى بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ودعا محمد آل عباس بنك التنمية الاجتماعية إلى إيضاح عدد المستفيدين من المواطنين والمواطنات وآليات استفادتهم من القروض غير المباشرة وكيفية وصولهم للدعم المقدم للجمعيات الخيرية، وحجم القروض من حيث قيمتها وعددها، وآليات عمل استفادتهم منه، ولاحظ مفرح الزهراني أن بنك التنمية الاجتماعية لم يوضح سبب التباين بين الموافقة والاعتماد والمصروف بشأن القروض المباشرة للمنشآت الصغيرة والناشئة، واقترح إبراهيم آل دغرير إيجاد مركز موحد لها، خصوصًا في المناطق ذات التعداد السكاني الأقل، لتسهيل تقديم الخدمة للمستفيدين من خدماته والمساهمة في كفاءة الإنفاق.

وفي مداخلة أخرى طالبت عائشة عريشي بدراسة استحداث قروض اجتماعية لتمويل حالات الكوارث لذوي الدخل المحدود، مؤكدةً أهمية عقد شراكات دولية، بهدف نقل الخبرات الدولية في مجال التمويل وإيجاد بيت خبرة بالبنك لخدمة المستفيدين، وقالت: إن لبنك التنمية الاجتماعية جهوداً واضحة وملموسة في خدمة المستفيدين من خلال تقديم خدمات التمويل وتنفيذ المبادرات والبرامج التي تخدم المواطنين ومنها على سبيل المثال برنامج "زود" الذي يهدف للمساعدة في وضع خطة ادخار مبسطة، وأضافت عريشي: والمتتبع لسلسلة تطور خدمات التمويل لبنك التنمية الاجتماعية خلال الست سنوات الماضية يلاحظ أن القروض الإنتاجية لتمويل الأعمال قد ارتفعت، في حين انخفضت قروض التمويل الاجتماعي بشكل ملحوظ رغم زيادة عدد السكان، وكذلك ارتفاع إجمالي الإيداعات السنوية في حساب إبراء الذمة العام الماضي مقارنة بالعام السابق له، وهو الحساب الذي يوجهه البنك إلى مستفيدي التمويل الاجتماعي.

وتابعت عضو الشورى: لوحظ توجه بنك التنمية الاجتماعية لتمويل العديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة وفي ذلك تداخل مع خدمات الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مما يتطلب حوكمة أعمال البنك مع الهيئة، وأن يتم في حال

تمويل الأعمال أن يتم الحرص على التمويل للمنشآت النوعية التي يستفاد منها اقتصاد البلد وتولد خبرة ومهارة للشباب والشابات، والتركيز على دعم التمويل الاجتماعي لذوي الدخل المحدود الذي ارتبط به اسم البنك لتعود نسبة التمويل الاجتماعي في الارتفاع، وقالت عريشي: إن البنك يسعى من خلال نشاطه إلى استحداث قروض اجتماعية جديدة، فمن المهم جداً أن يتم التوجه لدراسة أهمية إضافة خدمات أخرى للتمويل الاجتماعي ومنها خدمة تمويل حالات الكوارث لأصحاب الدخل المحدود، وذلك لمساعدتهم والوقوف معهم في سرعة تجاوز الأضرار الناجمة عن بعض الكوارث كتعرض ممتلكاتهم على سبيل المثال لحريق أو غرق - لا قدر الله - والحرص على إيجاد بيت خبرة في البنك يسهم في تقديم خدمات ذات جودة عالية، مستعيناً في ذلك بالخبرات الدولية في مجال التمويل وتدريب الموظفين.

المتغيرات العالمية تصنع هوية الرجل في المنزل!

المصدر: جريدة الرياض الاحد 29 جماد اول 1443هـ - 02 يناير 2022م
https://www.alriyadh.com/1927294

تلعب المتغيرات العالمية والفرضيات الثقافية دوراً كبيراً في تحديد دور الأب أو الأم داخل الأسرة وتصنع هوية الرجل داخل المنزل في المجتمعات، فقبل الثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي وثورة الاتصالات كان دور الرجل والمرأة يسير بعفوية دون تعقيدات ودون أن يستغل من أي منظمات "غير رسمية" لصالحها، ولم تظهر في تلك الحقبة الزمنية أي جمعيات حقوقية لصالح الرجل أو المرأة.

ومع التحول الصناعي في المجتمعات بقي دور الرجل هو السائد في تلك الحقبة، حيث كانت الأعمال في تلك المرحلة تتطلب قوة عضلية وقدرة على التحمل أكثر من الحاجة للبراعة والمهارة، ومن هنا كان التفضيل في الاختيار للعمّال الذكور، فكان دور الرجل هو السائد في هذه المرحلة، وكان دور المرأة والمتطلبات الخاصة بالأنثى مرتبطة بالأعمال المنزلية وتربية الأطفال، وكان دور الأب توفير لقمة العيش لأبنائه، باعتباره الممول الاقتصادي للأسرة، وهيبته هي السائدة في تلك الفترة، مع تمتع المرأة بمسؤوليات عظيمة وكبيرة وهي تربية الأجيال.

الاقتصاد والتطور الاجتماعي والتعليم تقلب الأدوار الأسرية

ومنظمات "غير رسمية" تستغل تميّز المرأة لتعطيل التنمية

ثلاثة دوافع

ولظهور ظاهرة تبادل الأدوار بين الرجل والمرأة عالمياً دوافع تختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر، كما تختلف من فرد إلى فرد، لكن غالب الدراسات في علم الاجتماع تعيد تبادل ظاهرة تبادل الأدوار بين الرجل والمرأة إلى ثلاثة دوافع رئيسة هي: أولاً: الدافع الاقتصادي وهو من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور ظاهرة تبادل الأدوار بين الرجل والمرأة، فالتغير والتنوع الاقتصادي جعلا هناك نقصاً في أنواع الأعمال التقليدية الخاصة بالذكور، ما أدى إلى ظهور عدد كبير من العاطلين عن العمل في نسبة الذكور، وقد بدأ ظهور هذه الظاهرة عبر التاريخ ومع ظهور أزمة الكساد في الاقتصاد العالمي وظهور أعمال جديدة خاصة بالمرأة وأعمال خاصة بالرجل، كما ظهرت مؤشرات البطالة متفاوتة بين الرجال والنساء حيث ارتفعت نسبة بطالة الرجل في ظل وجود حاجة لوظائف تتطلب وجود المرأة، أمّا الدافع الثاني فهو التطور الاجتماعي في المجتمع المعاصر، والذي وفّر إمكانية ظهور عدد متنوع من نماذج الأسر العصرية، ليبقى الدافع الثالث مرتبطاً بتطور المستوى التعليمي والاجتماعي عند الإناث جعلها قادرة على إظهار مواهبها في العمل في مجالات متعددة، حيث أصبحت تتحمل في حالات كثيرة مسؤولية إعالة الأسرة بدلاً من الرجل.

انسجام مع التنمية

وتحت عنوان: مكانة المرأة السعودية والمؤشرات العالمية، نجحت صحيفة الاقتصادية في افتتاحية لها في رصد مراحل تغير دور المرأة السعودية حسب المؤشرات العالمية، مؤكدةً أن المرأة السعودية في المملكة تؤدي دوراً مهماً للغاية في كل مراحل البناء والتنمية، وجاء دورها في كل مرحلة منسجماً تماماً مع متطلبات التنمية ومقتضيات الحياة العصرية الحضارية التي تعيشها المملكة ووفق التغيرات العالمية، وأكدت المرأة السعودية في ممارسة أدوارها المنوطة بها أنها مؤهلة وقادرة على ممارستها باحترافية وجدارة، وأكدت مؤشرات الأداء لعمل المرأة أن أي تحول في دور المرأة وممارستها له يأتي من مدى استعدادها له وقدرتها على ممارسته، ولم تكن المملكة في أي مرحلة من مراحل التنمية

تخضع لأي ضغوط في هذا الشأن، بل تمضي بهدوء من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف التنموية الشاملة وفق ما حددته الشريعة الإسلامية من حقوق وواجبات، فقد مر زمن كانت المملكة تمر فيه بحالة إصلاح شاملة في كل النواحي، وكان دور المرأة في تلك المرحلة يتركز في أن تحقق مستويات عليا من التأهيل والتعليم وبناء المهارات الأساسية التي تتطلبها حياة المرأة في العصر الحديث، وكانت المملكة في مراحل البناء الأولى ترتكز على استقطاب الكفاءات من خارج المملكة لتعليم الإنسان السعودي، ولهذا لم يكن دور المرأة السعودية بأقل حالاً من دور الرجل في ذلك الوقت وهو التركيز على التعليم وبناء المهارات، ومع النمو الاقتصادي والاجتماعي الشامل كانت فرص العمل في قطاع التعليم هي المسار الأكثر ملاءمة سواء للرجل أو المرأة السعودية، وكانت فرص العمل متاحة في هذا القطاع بشكل كبير، وقد حققت المرأة السعودية نجاحاً باهراً في ذلك.

تحول مطلوب

ومع بلوغ تعداد السكان في المملكة إلى ما يزيد على 30 مليوناً، فإن التحول الاجتماعي والاقتصادي كان ملحاً جداً، حيث ظهرت الحاجة ماسة إلى أن تمارس المرأة السعودية دوراً أكثر أهمية في تنمية اقتصادية شاملة من خلال رؤية المملكة 2030، لكن هذه المرحلة كانت بحاجة إلى عديد من التشريعات التي تقدم للمرأة ضمانات العمل والحماية الاجتماعية، بما يتلاءم مع مكانتها في الشريعة الإسلامية، وأيضاً بما يحقق أقصى استفادة من هذا الدور الجديد، خاصةً أن الفتاة السعودية أصبحت تمتلك المهارات والمعارف التي تؤهلها لتولي أعلى المناصب القيادية، وقد ركزت المملكة كل جهودها في الأعوام التي تلت إعلان رؤية المملكة 2030 على هذه المسألة بالذات، وتؤكد المعطيات القائمة والمؤشرات العالمية أن المملكة حققت قفزة نوعية تتناسب تماماً مع المرحلة الحالية التي يمر بها المجتمع السعودي، فبعد صدور تشريعات مهمة مثل قيادة المرأة للسيارة، وحرية التنقل، وحقوقها بشأن الحصول على وثائق السفر الخاصة بها، وأيضاً التشريعات المتعلقة ببيئة العمل والحماية الاجتماعية من العنف والتحرش، كل هذه التشريعات مكنت المملكة من أن تحقق قفزة نوعية غير مسبوقة في تقرير البنك الدولي بشأن المرأة، وأنشطة الأعمال، والقانون 2020، كما صنفت الدولة الأكثر تقدماً وإصلاحاً بين 190 دولة حول العالم، لتصبح بذلك الدولة الأولى خليجياً والثانية عربياً، وتحسنت في ستة مؤشرات من أصل ثمانية يقيسها التقرير، هي: التنقل، مكان العمل، الزواج، رعاية الأطفال، ريادة الأعمال، والتقاعد، فيما حافظت على درجتها في مؤشر الأصول والممتلكات، وبحسب نتائج التقرير حققت المملكة الدرجة الكاملة التي تبلغ 100 في أربعة مؤشرات هي التنقل، مكان العمل، ريادة الأعمال، والتقاعد.

شخصية مستقلة

وعلى الرغم من هذه المؤشرات فإن الأساس والمنطلق للتشريعات التي مست عمل المرأة في المملكة تأتي أساساً من الشريعة الإسلامية التي تنظر للمرأة كما تنظر للرجل من حيث الحقوق العامة، فالمرأة لها شخصية قانونية مستقلة ومسؤولة تماماً عن تصرفاتها، ولها أن تمارس حقوقها القانونية بكل حرية، ولهذا فإن التشريعات التي صدرت بشأن المرأة ليست غريبة ولا جديدة على المجتمع بل أتت فقط لأن متطلبات المرحلة تحتاج إلى أن تصاغ هذه التشريعات بكل وضوح، فالتحسن في المؤشرات ليس معناه أن المرأة السعودية كانت في وضع غير مناسب، بل لأن المملكة والمجتمع لم يكونا بحاجة ماسة إلى هذه التشريعات، خاصةً أن دور المرأة كان منحصراً في التعليم، وهذا الأخير كان يجد حماية ودعماً من الحكومة والمجتمع بشكل واسع، لكن مع انفتاح مجالات العمل أمام المرأة بحكم تطور السياق الاجتماعي من ناحية وتطور مهاراتها من ناحية أخرى فقط كان لزاماً أن يتم نشر هذه التشريعات وإقرارها، كما أن هذا مؤشر واضح الدلالة على أن المملكة لا تخضع لضغوط بشأن المرأة بقدر ما تتجاوب مع تطور احتياجاتها في سياق تطور المجتمع وثقافته.

أدوار أسرية

وتشير نظرية الدور في علم الاجتماع أن سلوك الفرد وعلاقة الاجتماعية تعتمد على الدور أو الأدوار التي يشغلها في المجتمع، وأن منزلة الفرد الاجتماعية ومكانته تعتمدان على أدواره الاجتماعية، وذلك أن الدور الاجتماعي ينطوي على واجبات وحقوق اجتماعية، فواجبات الفرد يحددها الدور الذي يشغله، أمّا حقوقه فتعتمد على الواجبات والمهام التي ينجزها في المجتمع، علماً أن الفرد لا يشغل دوراً اجتماعياً واحداً بل يشغل عدة أدوار تقع في مؤسسات مختلفة وأن الأدوار في المؤسسة الواحدة لا تكون متساوية بل تكون مختلفة، فهناك أدوار قيادية وأدوار وسطية وأدوار قاعدية، والدور يعد الوحدة البنائية للتركيب الاجتماعي، فضلاً عن أن الدور هو حلقة الوصول بين الفرد والمجتمع، ويحدث الصراع بين الأدوار عندما تطلب المؤسسات من الفرد الواحد الذي يشغل فيها أدواراً مختلفة القيام بمهام وواجبات في الوقت نفسه، كما يحدث الصراع عندما لا يستطيع الفرد -الزوج أو الزوجة- القيام بذلك للتضارب بين الأوقات أو محدودية قدرات الفرد وقابليته، وهنا يقوم الفرد بتنفيذ ما تريده منه مؤسسة واحدة كالأسرة مثلاً ويخفق في تنفيذ ما تريده

منه المؤسسات الأخرى كالمدرسة أو جماعة اللعب أو النادي، وهذا يعرّض الفرد للوم والعتاب مما قد يسبب تصدع شخصيته وانفصالها، وبالتالي عدم قدرة الفرد على التكيف مع المحيط أو الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه.

حد فاصل

وتتأثر الشخصية بثلاثة مؤثرات: البيولوجية، والنفسية، والاجتماعية، وهذه المؤثرات لا تؤثر في بناء الشخصية فحسب، بل تؤثر أيضاً في الأدوار التي يشغلها الفرد وفي تبلورها ونموها وتطورها، ويعتبر الدور بمثابة الحد الفاصل بين الفرد والمجتمع، فالفرد يتصل بالمجتمع عن طريق الدور الاجتماعي، والمجتمع يتصل بالفرد عن طريق الدور الاجتماعي، ويحتاج الدور قبل إشغاله إلى درجة من التدريب والتأهيل والممارسة والمران، علماً أن التدريب والتأهيل لإشغال الأدوار يكونان خلال عملية التنشئة الاجتماعية، ويشغل الفرد الواحد في المجتمع عدة أدوار اجتماعية وظيفية في آن واحد، ولا يشغل دوراً واحداً، وهذه الأدوار هي التي تحدد منزلته أو مكانته الاجتماعية، ومنزلته هي التي تحدد قوته الاجتماعية وطبقته، وتكون الأدوار الاجتماعية متكاملة في المؤسسة عندما تؤدي المؤسسة مهامها بصورة جيدة وكفؤة، بحيث لا يكون هناك تنافس بين الأدوار، وتكون الأدوار الاجتماعية متصارعة أو متناقضة عندما لا تؤدي المؤسسة أدوارها بصورة جيدة وكفؤة، وكما أن تناقض الأدوار الوظيفية التي يشغلها الفرد يشير إلى عدم قدرة المؤسسات على إدارة مهامها بصورة إيجابية ومقتدرة.

طبيعة التماسك

ويمكن تطبيق نظرية الدور على التماسك الأسري في المجتمع السعودي، إذ يلحظ تماسك الأسرة وتعاون الزوج والزوجة في الأمور الاقتصادية وتربية الأبناء وتنسيق الأدوار، ويحدث الصراع في بعض الأسر التي يقل فيها الوعي الثقافي أو تقصير أحد الزوجين في أداء دوره المنوط به، وتستطيع نظرية الدور أيضاً تفسير طبيعة التماسك في المجتمع السعودي، فالأسرة آنذاك كانت تتكون في أدوار قيادية ورئاسية وأدوار مرؤوسية وقاعدية، فالأدوار القيادية تتمثل بدور الأب والجد والأم والجدة، بينما كانت الأدوار القاعدية تتمثل بأدوار الأبناء والبنات، علماً أن الأدوار القاعدية كانت تخضع خضوعاً مطلقاً إلى الأدوار القيادية، وكان هناك تكامل بين الأدوار القيادية والأدوار القاعدية، فكل دور يكمل الآخر، ومثل هذا التكامل في الأدوار الأسرية يفسر ظاهرة التماسك الأسري في المجتمع السعودي، وفي القرن الماضي ومن جهة ثانية لم تكن هناك ظاهرة صراع الأدوار داخل الأسرة، فالابن شغل دوراً اجتماعياً ووظيفياً أو دورين، وقلة أو محدودية الأدوار التي كان يشغلها لم تنتج ظاهرة صراع الأدوار.

تعدد الوظائف

وينشأ صراع الأدوار في الأسرة مع تعدد الأدوار لأحد الزوجين أو أحدهما بدوره الوظيفي، وهنا تظهر المشكلات الأسرية ويطلق على هذه الأسر غير الموحدة وغير المتماسكة؛ لأن هناك صراعاً في الأدوار المختلفة والمتصدعة التي يشغلها الفرد، فالفرد لا يشغل دور أو دورين بل يشغل عدة أدوار في آن واحد، وإشغال هذه الأدوار في آن واحد يجعلها متناقضة ومتصدعة، لذا لا تكون الأسرة متماسكة ولا موحدة كما كانت سابقاً، ويمكن تفسير بيئة العمل وعدم استقرار الأسرة في مجتمع متغير بواسطة نظرية الدور، إذ إن العمل تسبب في مضاعفة الأدوار الوظيفية التي يحتلها أفراد الأسرة الواحدة، فعضو الأسرة في المجتمع الصناعي المتغير يحتل عدة أدوار اجتماعية ووظيفية في آن واحد، فهو يحتل دور الأب في الأسرة ودور المشرف على العمل في المصنع ودور العضو في النادي الرياضي أو الاجتماعي ودور المساهم في الشركة، وإشغال مثل هذه الأدوار يجعله يصرف وقتاً قصيراً داخل الأسرة ووقتاً طويلاً خارجها، مما يعرض الأسرة إلى حالة الضعف والهامشية وهذا يجعلها أسرة غير مستقرة.

تصدع الشخصية

ونلاحظ أن لعب عضو الأسرة عدة أدوار وظيفية في آن واحد قد يجعل الأدوار في حالة صراع، وهذا الصراع لا بد أن يصدع شخصية الفرد ويجعلها تعاني من مشكلة تعرضها إلى ضغوط متعارضة، مما يجعل الأسرة مؤسسة ضعيفة ومفككة لا تقوى على تحقيق أهدافها في المجتمع المعاصر لأنها في حالة بعثرة وعدم استقرار، زد على ذلك مضاعفة الأدوار الوظيفية التي يلعبها أفراد الأسرة تجعل أفراد الأسرة الواحدة متناقضة ومتصارعة أي أن الأدوار القيادية لا تنسجم مع الأدوار القاعدية والأدوار الأخيرة تتناقض مع الأدوار القيادية، وأن كلاً من الأدوار الوسطية لا تتناغم مع القيادية والقاعدية، وهكذا نلاحظ أن زيادة الأدوار الوظيفية التي يحتلها الفرد مع صراع الأدوار وتناقضها يقود إلى عدم إنسجام الأسرة وتناقضها واضطرابها بحيث لا تستطيع أن تتكيف مع الواقع الاجتماعي ولا تتجاوب مع معطياته وظروفه الموضوعية والذاتية.

وفي المجتمع الصناعي نلاحظ أن هناك تناقضاً بين ما يستطيع الدور إنجازه فعلاً وبين ما يطمح إلى تحقيقه وإنجازه، بمعنى آخر أن هناك تناقضاً بين طموح الدور الاجتماعي وإنجازه الفعلي والحقيقي، وهذا التناقض يقود إلى فشله وإخفاقه في مهامه الوظيفية والاجتماعية، مما قد يدفعه إلى العدوان أي الاعتداء على الآخرين والتنكيل بهم ونمط حقوقهم؛ لأنه

يعتبرهم السبب في إخفاق دوره وفشله في تحقيق ما يصبو إلى تحقيقه، وهذه الحالة إذا ما حدثت فإنها تقود إلى تلكؤ الأسرة وعدم استقرارها وفشلها في برامجها وممارساتها.

المملكة أفضل الدول تقدما في الحكومة الإلكترونية

المصدر: جريدة المدينة الاحد 29 جماد اول 1443هـ - 02 يناير 2022م
https://www.al-madina.com/article/767484

قفزت المملكة 23 مرتبة كأفضل الدول تقدماً في مجال الحكومة الرقمية، في استبيان مؤشر **World Digital Government Rankings Survey 2021**، في نسخته الـ16 للحكومة الرقمية، الذي يصدره معهد الحكومة الرقمية بجامعة واسيدا باليابان بالتعاون مع الأكاديمية الدولية **(IAC)** منذ عام 2005، ويشمل 64 دولة حول العالم..
واحتلت المملكة المرتبة الثلاثين في المؤشر العام والمرتبة الحادية عشرة بين دول مجموعة العشرين.
ويقيس المؤشر السنوي التقدم في الخدمات الرقمية الحكومية، وارتباطها بالابتكار والتكامل، ومدى إسهامها في تحسين كفاءة الأعمال الإدارية والمالية، وتحسين جودة الحياة للمستفيدين، فضلاً عن إسهاماتها في تعزيز التنمية المستدامة.
وأشاد التقرير بالجهود التي بذلتها حكومة المملكة في مجال المشاركة المجتمعية، والتشريعات الرقمية.

«التجارة» تكشف عن نظامي المعاملات التجارية واتفاقيات التوزيع والوكالات التجارية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 29 جماد اول 1443هـ - 02 يناير 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2092765

كشفت وزارة التجارة عبر «منصة استطلاع»، مسودة نظام المعاملات التجارية، الذي يهدف إلى معالجة التحديات ودراسة فرص ومجالات التطوير في ضوء التجارب الدولية الرائدة.
وبحسب وزارة التجارة جاء مشروع النظام بأحكام تنظم مزاولة الأعمال التجارية، إذ بين الأعمال التجارية على سبيل الاحتراف والأعمال التجارية المنفردة، كما تضمن مشروع النظام أحكاما خاصة بالتاجر والمتجر، وأحكاما تتعلق بالتزامات التاجر والالتزامات التجارية بشكل عام.
وأولى المشروع (اطلعت عليه عكاظ) عناية بوسائل التقنية الحديثة في السجلات المحاسبية عبر إتاحة الاحتفاظ بالوثائق والمستندات بأي وسيلة إلكترونية وذلك عوضاً عن الاحتفاظ بأصلها، وقرر لها حجية الأصل في الإثبات، ومن أبرز ملامح مشروع النظام تنظيمه للعقود التجارية، إذ نظم عقد البيع التجاري، وعقد بيع التصفية والمزايدة العلنية، وعقد بيع التوريد، وعقد الوكالة التجارية، وعقد الوساطة، وعقد التمثيل التجاري. كما تناول مشروع النظام الأوراق التجارية، حيث

عرفها وبيّن أنواعها والأحكام المتصلة بها، حيث تضمن أحكام الكمبيالة والشيك والسند لأمر، من حيث إنشائها وطرق تداولها وضمانات الوفاء بها وطرق انقضاء الالتزام فيها.
وفي شأن ذي صلة، كشفت وزارة التجارة عبر منصة استطلاع مسودة نظام اتفاقيات التوزيع والوكالات التجارية، ويهدف المشروع إلى معالجة التحديات التي يواجهها نشاط الوكالات التجارية والتوزيع في المملكة، وتطوير إطار قانوني فعال ينظم العلاقة بين أطراف الاتفاقيات ويراعي حقوقهم، ويضع أسساً لهذه العلاقة تقوم على مبدأ الشفافية، وترسيخ مبدأ حرية التعاقد.
وتضمن مشروع النظام بيان الحقوق والواجبات الرئيسة لأطراف اتفاقية التوزيع والوكالات التجارية، ومعالجة حالات انقضاء وإنهاء الاتفاقية، وتحديد الأحكام المتعلقة بالعمولة والنزاعات الناشئة عن الاتفاقية، ويهدف مشروع النظام أيضا إلى الحد من المنازعات الناشئة من تطبيق الاتفاقية، وتيسير إجراءات تسويتها.

"الموارد البشرية": لا صحة لعدم الاعتراف بأي عقد ورقي غير المسجل أو الموثق بالمحاكم العمالية

المصدر: جريدة سبق الاحد 29 جماد اول 1443هـ - 02 يناير 2022م
https://sabq.org/qP8xQB

منصور الشلاقي - الرياض
قال المتحدث الرسمي باسم وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية سعد آل حماد إنه لا صحة لما تم تداوله حول عدم الاعتراف بأي عقد ورقي غير المسجل أو الموثق في المحاكم العمالية.
وتفصيلاً، قال "الحماد" إنه "إشارة إلى ما تم تداوله في بعض وسائل الإعلام المحلية بأنه بدءًا من اليوم السبت 1 يناير 2022م تبدأ وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بعدم الاعتراف بأي عقد عمل ورقي غير المسجل أو الموثق، ولا يعتد به في المحاكم العمالية؛ نوضح أنه لا صحة لذلك."
وأشار "الحماد" إلى أن برنامج توثيق العقود هو مبادرة لرفع حماية الحقوق العمالية وفق الآلية التي أعلنتها الوزارة من خلال قنواتها الرسمية.
واختتم قائلاً: "ندعو الجميع إلى الحرص على تحري الدقة في نقل المعلومات، والحصول عليها من المصادر الرسمية."

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مطالبات الأجور والتعويضات تتصدر أحكام الدوائر والمحاكم العمالية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 29 جماد اول 1443هـ - 02 يناير 2022م
https://www.aleqt.com/2022/01/01/article_2238516.html

بلغ إجمالي الأحكام الصادرة عن المحاكم والدوائر العمالية نحو 15381 حكما منذ بداية العام الهجري، أي خلال خمسة أشهر.

وبحسب بيانات صادرة عن وزارة العدل، اطلعت "الاقتصادية" عليها، استحوذت محاكم ودوائر منطقة الرياض على نسبة 33.4 في المائة من هذه الأحكام، وذلك بإصدار 5139 حكما، تليها دوائر منطقة مكة المكرمة 4397 حكما.

وتصدرت الأحكام الصادرة، مطالبات بالأجور والخاصة بالتعويضات والمكافآت، وطلب شهادة خدمة، إلى جانب المنازعات المتعلقة بإيقاع صاحب العمل الجزاءات التأديبية على العامل أو المتعلقة بطلب الإعفاء منها وغيرها.

وجاءت المنطقة الشرقية في المرتبة الثالثة بـ3198 حكما، والمدينة المنورة بـ857 حكما، ثم منطقة عسير بـ482 حكما، ومنطقة القصيم 353 حكما، وجازان 306 أحكام.

وبلغ عدد الأحكام الصادرة في الدوائر العمالية لمنطقة تبوك 230 حكما، ومنطقة حائل 124 حكما، ونجران 106 أحكام، والباحة 84 حكما، والجوف 67 حكما، والحدود الشمالية 38 حكما.

حددت أنظمة المحاكم العمالية مددا زمنية معينة لقبول دعاوى المطالبة بالحقوق، منها ما يتعلق بالدعاوى المرتبطة بنظام العمل أو العمالة المنزلية، التي تخضع لمدد محددة للتسوية الودية قبل النظر القضائي، إضافة إلى الشكاوى ضد المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فيما يتعلق بالاشتراك والتسجيل والتعويض.

وتبلغ إجراءات التسوية الودية قبل رفع الدعاوى الخاضعة لنظام العمل إلى المحاكم العمالية، 21 يوما، وإذا لم تنته التسوية الودية خلال تلك المدة، ترفع المنازعة إلى المحاكم العمالية إلكترونيا عن طريق وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

ويأتي اختيار القضاة المخصصين للقضاء العمالي من المجلس الأعلى للقضاء وفقا لمعايير دقيقة ترتكز على الكفاءة القضائية والعلمية اللازمة، مع مراعاة الخبرة القضائية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

لجنة توجيهية تبحث تفعيل استراتيجية قطاع الطيران المدني في المملكة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 29 جماد اول 1443هـ - 02 يناير 2022م
https://www.aleqt.com/2022/01/01/article_2238826.html

عقدت الهيئة العامة للطيران المدني، الاجتماع الرابع للجنة التوجيهية لتفعيل الاستراتيجية الوطنية لقطاع الطيران، بحضور عبدالعزيز بن عبدالله الدعيلج، رئيس الهيئة العامة للطيران المدني، وبمشاركة شركة البحر الأحمر للتطوير وشركة أمالا والرؤساء التنفيذيين والمسؤولين من ممثلي الشركات العاملة في قطاع الطيران المدني في المملكة.
وأوضح رئيس الهيئة العامة للطيران المدني، أن استراتيجية قطاع الطيران المدني تسهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، للارتقاء بالقطاع وتطويره لتحقيق أفضل النتائج والإنجازات محليا وإقليميا ودوليا، وليكون رافدا مهما في التنمية الاقتصادية، وتعكس دور الهيئة بوصفها مشرعا للقطاع في وضع رؤيته وأولوياته وأهدافه واتجاهاته من أجل تمكين القطاع من تحقيق التطلعات.
ونوه بأهمية تكثيف الجهود وبذل مزيد لتحسين الأداء العام للقطاع وتمتين دور الطيران المدني في سبيل الرفع من مستوى القطاع وزيادة قيمته التنافسية لتحقيق تطلعات القيادة الرشيدة في استثمار هذا القطاع وتطويره لخدمة المواطنين والمسافرين بوجه عام، مشيدا بجميع العاملين بمنظومة قطاع الطيران المدني على الجهود والعمل المشترك والجاد في ظل التحديات، التي تواجه القطاع.
عقب ذلك تناول الاجتماع مناقشة أبرز ما استجد في مشروع تفعيل استراتيجية قطاع الطيران المدني، وما تم إنجازه حيال توصيات الاجتماع الثالث للجنة التوجيهية لتفعيل الاستراتيجية، ومدى تعافي القطاع من جائحة**COVID-19** ، إلى جانب عرض أحدث الإنجازات والمشاريع الرائدة لقطاع الطيران لعام 2021، علاوة على خطة المبادرات الاستراتيجية للطيران لعام 2022.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الاحترازات الصحية والمسؤولية المجتمعية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 29 جماد اول 1443هـ - 02 يناير 2022م
https://www.aleqt.com/2022/01/01/article_2238461.html

د.صلاح بن فهد الشلهوب

عد مرحلة شابها شيء من الشعور بالارتياح وانحسار لأزمة كوفيد، التي بدأت منذ بداية عام 2020، وما زال أثرها باقيا في العالم رغم مرحلة عشنا فيها حدودا دنيا من الإصابات بحمد الله، لكن المرحلة الحالية تعد حساسة واختبارا حقيقيا للمجتمع وقدرته على التكيف مع المتغيرات وسرعة تفاعله مع التوجهات الحكومية، وهذا بدوره سيكون له أثر كبير في قدرة المجتمع على أن يكون بيئة إيجابية على المستوى العالمي في القدرة على التكيف ومواجهة الكوارث سواء البيئية أو الأوبئة أو غيرها من الأمور التي يمكن أن تحصل لأي مجتمع.
الذي نشهده اليوم من ارتفاع الحالات فيما يتعلق بإصابات المتحور أوميكرون يعد أمرا واردا باعتبار أن العالم اليوم أصبح أشبه بالقرية الصغيرة رغم اتخاذ إجراءات كثيرة للوقاية، ورغم معرفة الأفراد في المجتمعات المختلفة طرق الاحترازات التي أصبح العالم يتشابه كثيرا فيها، إلا أن هناك تفاوتا في جدية الحكومات ومستوى الوعي والالتزام من الأفراد الذي بحمد الله نجد أن المملكة كانت من أكثر الدول كفاءة في إدارة الأزمة والتخفيف من أثرها بالشواهد والأرقام، بل حقق الاقتصاد نتائج تدل على القدرة على إدارة الأزمات بحمد الله.

إلا أن البعض قد يجد في طول هذه المدة نوعا من الملل الذي يدفعه إلى عدم الالتزام بسبب طول مدة الإجراءات وهذا قد يكون فيه خطورة على المجتمع عموما، والأفراد الأقل التزاما خصوصا، إذ ما زال كثير من الغموض يشوب هذا الوباء فيما يتعلق بالشرائح الأكثر تأثرا به، التي يمكن أن يتسبب لهم في الوفاة أو قضاء مدة طويلة في المستشفيات وصعوبة التعافي الكامل بعد المعاناة، إذ إن العلاج من هذا الوباء لم يصل إلى مراحله النهائية والتحدي كبير فيما يتعلق بالمعالجة.
واحدة من الإشكالات والتحديات التي قد تنشأ بسبب التراخي في تطبيق الاحترازات هو الاضطرار إلى إعادة اتخاذ الإجراءات الاحترازية الصارمة بما فيها إغلاق الأنشطة التجارية وتنفيذ الأعمال عن بعد، وتوقف مجموعة من الأنشطة الاقتصادية جزئيا أو كليا وأعباء هذا على الاقتصاد كبيرة ويصعب تحملها، كما أن بعض المشاريع التجارية للأفراد والشركات قد تغلق تماما بسبب ذلك، وهذا له أثره في الناتج المحلي وإفلاس بعض الشركات وزيادة البطالة في المجتمع، إضافة إلى بقاء الأفراد والأسر في منازلهم فترة طويلة له انعكاسات سلبية على ظروفهم المعيشية وحياتهم اليومية. كما أن هذه الأعباء ستتحول إلى القطاع الصحي، فإضافة إلى تكلفة العناية والفحص والمعالجة، فإن القطاع الصحي قد يواجه صعوبة في تقديم خدماته الصحية للمصابين بكوفيد المتحور، وبطبيعة هذا القطاع الذي قد يلجأ إلى خيارات صعبة في مرحلة انتشار الوباء باتخاذ قرار يأخذ في الحسبان الأولوية في تقديم الخدمة الصحية، وبعدها نجد أن كثيرين قد يصعب تقديم الخدمات الصحية لهم لانشغال هذا القطاع لمواجهة الوباء، كما أن العاملين في هذا القطاع قد يواجهون ضغوطا كبيرة ويتعرضون بشكل مباشر لهذا الوباء، ما يفقدنا عددا منهم سواء بشكل مؤقت أو دائم بسبب تأثير الوباء في هذا القطاع.
ولذلك من المهم استشعار كل شخص مسؤوليته، إذ إن انعكاسات ذلك ليس على الفرد نفسه فقط، وإن كان كل فرد في هذا الوطن يحظى باهتمام، بل إن الأثر يتعدى إلى الجميع بما فيهم من هم أقرب لقلوبنا وهم الوالدان اللذان قد يكونان الأكثر تحرزا ويكون مصدر الخطر عليهم أبناؤهم، خصوصا عندما تبذل الجهات الرسمية والقطاع الصحي مجهودا للتوعية بخطورة الوباء والطرق المثالية للحد من انتشاره. لا شك أن كثيرين تأثروا بهذه الأزمة خلال عام كان واحدا من أصعب ما مر على العالم لأكثر من قرن، وتجربة الفترة الماضية لا شك أن لا أحد يتمنى أن تتكرر هذا العام.
الخلاصة: إن البدء في إجراءات الاحترازات للحد من انتشار المتحور الجديد مسؤولية مجتمعية، خصوصا أن التجربة الماضية أكسبت الجميع أمورا مهمة، منها: الوعي بطرق الحد من انتشار الأوبئة، والأثر الكبير صحيا واقتصاديا واجتماعيا لانتشار الوباء في المجتمع، كما أن الفترة الماضية التي تم فيها التخفيف من الإجراءات الاحترازية استشعر الجميع جمال الحياة بعدها، فلا نتمنى أن تعود بالجميع الأيام التي اضطروا إلى الجلوس فترة طويلة في منازلهم.

المملكة.. ودعمها الإنساني للشعوب المحتاجة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 29 جماد اول 1443هـ - 02 يناير 2022م
https://www.alriyadh.com/1927219

كلمة الرياض

للعام الثاني على التوالي، تنجح المملكة في ترويض جائحة كورونا، والتعامل المثالي مع مراحلها المختلفة باحترافية عالية جنبت البلاد والعباد تداعيات الفيروس الاجتماعية والاقتصادية، وخرجت من التجربة بأقل الخسائر، مقارنة بالعديد من الدول بما فيها صاحبة أكبر الاقتصادات في كوكب الأرض.

وأقل ما يوصف به تعامل المملكة مع الجائحة، بأنه تعامل نبيل وإنساني وحكيم، خلا من أي استعراض متعمد أو بهرجة إعلامية، بعدما وضعت المملكة نصب عينيها هدفاً رئيساً سعت إلى تحقيقه على أرض الواقع، وهو تأمين بيئة صحية آمنة لجميع من يعيشون على ترابها؛ من مواطنين أو مقيمين، نظاميين أو مخالفين، وخصصت لهذا الأمر ميزانية مفتوحة، رافعةً شعار "صحة الإنسان خط أحمر"، تنفق من أجله كل غالٍ ونفيس.

وكانت وما زالت جهود المملكة في ملف الجائحة كبيرة وواضحة، ففي وقت مبكر جداً من ظهور الفيروس في أرضها سارعت بتأمين أفضل اللقاحات في العالم، وتوفيرها للجميع مجاناً، وهو ما عكس كفاءة التعامل الحكومي مع التحديات الطارئة، وأكد يقظة مؤسسات الدولة في مواجهة متغيرات الجائحة ومتحوراتها، وصولاً إلى متحور "أوميكرون" الذي استعدت له الدولة جيداً، ودعت إلى الحصول على الجرعة التنشيطية.

في المقابل لطالما كانت جهود المملكة في مكافحة الوباء محل رصد ومتابعة من المنظمات الدولية، التي رأت في تجربة السعودية نموذجاً يُحتذى به دولياً، ومن هنا لم يكن غريباً أن تحقق السعودية المرتبة الأولى عالمياً في المؤشرات الأمنية ومؤشرات الاستجابة للجائحة، متقدمة على الدول العظمى بما فيها دول مجموعة العشرين. واليوم يحق للمملكة أن تفتخر بما صنعت، وتدرج تعاملها مع الجائحة ضمن سلسلة إنجازاتها التي تتباهى بها.

وعلى هامش تعاملها مع الجائحة لم تتغافل المملكة الاقتصاد الوطني، فقامت بدور فعال في تخفيف تداعيات الجائحة المالية والاقتصادية على الأفراد والقطاع الخاص، ما أسهم في تعزيز حالة الاستقرار في مستوى معيشة المواطنين والمقيمين وعدم تأثرهم بالجائحة، في مسعى من الحكومة الرشيدة إلى المحافظة على هيكلة القطاع الخاص صامداً، حتى يقوم بالدور المطلوب منه بعد انقشاع الأزمة، وما خططت له الحكومة يتحقق اليوم بوجود قطاع خاص قوي يشارك القطاع الحكومي في تنفيذ مشروعات رؤية 2030.

واليوم، تثمر جهود مكافحة كورونا في اجتياز الاقتصاد الوطني الكثير من الآثار والتحديات التي عانت منها دول العالم بسبب الجائحة، هذا النجاح شهدت به المنظمات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، الذي أشاد بنمو الاقتصاد السعودي وقدرته على التعامل مع الجائحة، بفعل الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي جاءت بها الرؤية الطموحة.

كاريكاتير

المصدر: جريدة المدينة الاحد 29 جماد اول 1443هـ - 02 يناير 2022م

https://www.al-madina.com/article/767462

المصدر: جريدة الرياض الاحد 29 جماد اول 1443هـ - 02 يناير 2022م

https://www.alriyadh.com/1927269